١٤ أكتوبر
14 OCTOBER

تصدر عن مؤسسة ١٤ أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر - عدن - الجمهورية اليمنية
تأسست في عدن بتاريخ ١٩ يناير ١٩٦٨

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
أحمد محمد الحبيشي
Ahmedalhobishi@hotmail.com

السبت 14 أكتوبر 2006 م | الموافق 22 رمضان 1427 هـ | العدد 13555 | السنة الثامنة والثلاثون | رقم الإيداع 2

آخر مدفع رمضان في عدن

قلة قليلة من الناس تعرف أن العمل بمدفع رمضان كان سارياً في عدن قبل نحو أربعين سنة شمسية (٤١ سنة قمرية).

وكان مدفع رمضان ينطلق من فوق (جبل حديد) مع غروب الشمس نهاراً أيام الصوم حتى جاء أمر إيقافه في اليوم الثالث من شهر رمضان للعام الهجري ١٣٨٦هـ .. ووراء أمر ايقاف مدفع رمضان حكاية طريفة أوردها من خبر نشرته صحف عدن في ذلك الزمان .

فبحسب صحيفة «الأخبار» العدد ١١١٥ الاثنين ١٩ / ١٢ / ١٩٦٦م حدث يوماً أن تصادف موعد إطلاق مدفع رمضان من على (جبل حديد) مع مرور دورية عسكرية بريطانية ، يبدو أن طاقمها لم يكن يعلم بمدفع رمضان .. فما أنطلقت قذيفة المدفع استنفر جنود الدورية لدى سماعهم الانفجار فصوبوا بنادقهم نحو مصدر الصوت .. وإذا بهم يفتحون النار بهستيرية ، كان «المدفعي» موظف البلدية وآسمه / عبدالعزيز محمد قد تفاجأ بالرصاص المنهمر من حواليه ،و صادف أن ابنه كان معه ، فأصيب الطفل المسكين من جراء إطلاق الرصاص .. وصرخ بأعلى صوته محاولاً إفهام الجنود أن عمله هذا مرخص من بلدية عدن ويدعوهم أن يكفّوا عن إطلاق الرصاص ، غير أن الجنود أصروا على إطلاق النار ، بل وصعدوا الجبل باتجاه المدفع وصاحبه ، وأحاطوا بموظف البلدية المسكين .. بيد أن عبدالعزيز محمد أطلعهم على الأمر البلدي المرخص له بتفجير رطل بارود من المدفع مع موعد الإفطار .. وعندها فقط تركه الجنود وشأنه .. حدث ذلك في مغرب يوم السبت ١٧ ديسمبر ١٩٦٦م .

وفي اليوم التالي أمر السيد فؤاد محفوظ خليفة رئيس المجلس البلدي في عدن بإيقاف العمل بمدفع رمضان من تاريخه ، والاكتفاء بآذان المغرب الذي كان يذاع من محطة إذاعة الجنوب العربي من عدن .

نصر صالح

● من إرشيف مركز الأمل للدراسات والصحافة الذي يرأسه الزميل الأستاذ / سعيد أحمد الجناحي – صنعاء .

هذا الرد امتنعت «الثوري» عن نشره رغم توجيهات الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني

أمامه فرصة ذهبية لإثبات صحة ما ينشره في

القضاء العادل يحاكم المدعو سامي يونس حالياً.. ونتحداه أن يقدم دليلاً واحداً للقضاء يؤكد صحة أكاذيبه ومزاعمه الحاقدة

كعادتها دائما درجت صحيفة (الثوري) لسان حال الحزب الاشتراكي اليمني على نشر بعض الأكاذيب والمزاعم الحاقدة ضد العديد من المؤسسات الناجحة ، ولكنها تمتنع عن نشر الردود التي تصل اليها مخالفة ً بذلك الموقف قانون الصحافة والمطبوعات والأعراف والقيم المهنية ، الأمر الذي يضعها تحت طائلة القانون ، وجعلها عرضة للعديد من الأحكام القضائية التي صدرت بحق هيئة تحريرها لصالح المتضررين من أكاذيبها وحماقاتها ، حيث إعتادت (الثوري) على وصف ما يصدر بحقها من أحكام قضائية لصالح ضحاياها المتضررين بسبب ما تنشره ضدهم كذبا وباطلاً بأنه عدوان على حرية الصحافة التي تتعامل هيئة تحرير (الثوري) معها وكأنها حرية الأذى والتجريح والإساءة والكذب ضد الآخرين ، والامتناع عن نشر ردودهم التوضيحية ، حتى يعرف الرأي العام الحقيقة بدلاً من وضعه تحت تأثير رأي شمولي واحد ووجهة نظر رمادية وحيدة.

وقد ارسلت مؤسسة ١٤ اكتوبر للصحافة والنشر ردا على ما نشرته الصحيفة في عددهارقم (١٩٣٢) الصادر يوم الخميس الأسبق ٥ اكتوبر٢٠٠٦ الجاري، وحرصت على ارسال نسختين من هذا الرد الى الاخ د. ياسين سعيد نعمان الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني والزميل الاستاذ نصر طه مصطفى ، كما اتصلت قيادة المؤسسة هاتفيا بالدكتور ياسين نعمان الذي أكد حق المؤسسة في الرد وواجب الصحيفة بنشره التزاما منها بهذا الحق .. ولكن هيئة تحرير (الثوري) لم تنشر الرد مخالفة ً بذلك السلوك المعتاد من قبلها دائما قانون الصحافة والمطبوعات ، وكل الأعراف المهنية ، الأمر الذي دفعنا هذه المرة الى نشره في صحيفة (١٤ اكتوبر) وسيضطرنا في حالة تكراره الى اللجوء للقضاء على غرار مافعله العديد من ضحايا هيئة تحرير صحيفة الثوري الذين تعرضوا للأذى و الإساءات والاتهامات الخطيرة عبر صفحات (الثوري) .. وفي مايلي نص الرد الذي بعثت به مؤسسة ١٤ أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر، وامتنعت الثوري عن نشره كعادتها دائماً :

الأخ / رئيس تحرير صحيفة " الثوري" المحترم

تحية وبعد

الموضوع / تعقيب

تهديكم إدارة العلاقات العامة في مؤسسة ١٤ أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر أجمل التحايا متمنين لكم ولهيئة تحرير صحيفة "الثوري" دوام التوفيق في مهامكم.

وإشارة إلى أعلاه وعملاً بحق الرد فقد طالعتنا صحيفتكم بخبر تحت عنوان "سامي يونس يجدد مطالبته بالتحقيق مع رئيس تحرير ١٤ أكتوبر في عددها الأخير رقم (١٩٣٢) الصادر في (٥/١٠/٢٠٠٦م)".

ونود أن نلفت عنايتكم إلى أنّ الخبر تضمن عدداً من المعلومات المغلوطة، حيث حاول الإيحاء بأنّ توقيفه من العمل جاء كحصيلة لدفاعه عن المال العام ومحاربته للفساد، بحسب الخبر المنشور في صحيفتكم، وهو غير صحيح، إذ دأب سامي يونس الموظف في إدارة التجهيزات الفنية لمرحلة ما قبل الطباعة على تسريب بلاغات وأخبار وتصريحات ملفقة إلى بعض الجهات الحكومية والصحف بهدف تضليلها، ثم يقوم بنفيها وتكذيبها في وقت لاحق أمام الجهات القانونية. وسبق وأن قامَ المذكّور بنفي كل ما نُسب إليه في صحيفتكم والزميلة "الشورى نت" في أوقات سابقة، وكانت النيابة العامة ممثلةً بالقاضي قاهر مصطفى علي رئيس نيابة استئناف محافظة عدن قد وجهت رسالة إليكم بتاريخ ٥/٧/٢٠٠٦م بمرجع (م ز / ١٤٦٧ / ٦م) أكد فيها قيام (سامي يونس) بنفي صحة ما نشرته (الثوري) على لسانه في عدد سابق من صحيفتكم، كما فعل ذلك مع الزميلة "الشورى نت" أيضاً!!

ونود بهذا الصدد إيضاح ما يلي :

١ – لقد تمّ توقيف المذكور بمقتضى قيام النيابة العامة بالتحقيق معه وإحالته إلى المحكمة المختصة بتهمة جنائية مخلة بالشرف، بحسب ما جاء في منطوق الدعوى القضائية رقم (٢٢٢) لعام ٢٠٠٦م التي رفعتها النيابة العامة إلى محكمة مديرية التواهي ضد الموظف المذكور حيث تواصل هذه المحكمة النظر في قضيته حالياً. الأمر الذي يعاقب عليه وفق المادة (١٠١) والمادة (١٧٦) من قانون الجرائم والعقوبات رقم (١٢) لعام ١٩٩٤م، والمواد رقم (٢٦، ٢٨، ٢٠٧) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية رقم (١٩) الصادرة بالقرار الجمهوري رقم (١٢٢) لعام ١٩٩٢م.

كما تمّ التوقيف بعد موافقة رئيس مجلس الإدارة باعتباره رئيساً للوحدة الإدارية المختصة وفق ما جاء في المادة رقم (١١٧ / أ) من قانون الخدمة المدنية التي تلزم رئيس الوحدة الإدارية بتوقيف من يتم إحالته إلى القضاء، بمثل هذه التهم، وصرف ٥٠٪ من راتبه وتجنيب النصف الباقي حتى انتهاء محاكمته، فإن كان الحكم بالإدانة وجب توريد المبلغ إلى خزانة الدولة، وإن كان بالبراءة وجب إعادته إلى صاحبه، علماً بأنّ المذكور يتسلّم حالياً نصف راتبه بانتظام وفق القانون.

وقد اعترف سامي يونس أمام شرطة المعلا ونيابة التواهي بسرقة وثائق خاصة بمخالفات مالية حدثت قبل ديسمبر ٢٠٠٣م وسبق لنيابة الأموال العامة النظر فيها بناءً على تقرير من الجهاز المركزي لمراجعة الحسابات بالمؤسسة والتي تمّ ضبطها من قبل حراسة المؤسسة وهو يحاول إخراجها مع الموظف محبوب عبد العزيز، وكانت المؤسسة – ولا زالت – بصدد متابعة هذه المخالفات وإحالتها إلى نيابة الأموال العامة تنفيذاً لتوجيهات مجلس النواب ووزير الإعلام.. فيما كان الهدف من تهريبها هو عرقلة قيام المؤسسة بهذه المهمة، التي تندرج في إطار محاربة الفساد.

٢ – نود الإفادة بأنّ المؤسسة لم تتهم سامي يونس بسرقة وثائق ومستندات رسمية، بل أن النيابة العامة هي التي أتهمته وأحالته إلى القضاء لمحاكمته.. وقد أتضح أنّ هذه الوثائق التي حاول سرقتها تتعلق بمخالفات مالية ارتكبها الفاسدون في المؤسسة في وقت سابق قبل تعيين الإدارة الحالية، ويجري حالياً متابعتها لإعداد ملف آخر عن أموال المؤسسة التي تعرضت للنهب خلال السنوات السابقة.

علماً بأنّ المؤسسة أحالت ملفاً بمخالفات مالية إلى نيابة الأموال العامة خلال هذا العام تورط فيها البعض ممن يتحدثون عن محاربة الفساد لإخفاء تورطهم في نهب أموال المؤسسة خلال السنوات الماضية . ولم يكتف المذكور بهذا العمل المخالف للقانون بلَ أصطحب معه عاملة كافتيريا انتحلت صفة محامية وقدّمها للنيابة العامة أثناء التحقيق معه كمحامية له، وقد انكشفت حقيقة هذه المدعية التي أوقعها المتهم سامي يونس في ذلك الموقف المخالف للقانون ، وأُحيلت إلى القضاء وأصدرت محكمة الميناء برئاسة القاضي خالد العيسائي حكماً بإدانتها وحبسها مع وقف التنفيذ.

٣ – المذكور ليس صحفياً ويعمل في المؤسسة في إدارة التجهيزات لمرحلة ما قبل الطباعة، ولا علاقة له بمهنة الصحافة وسبق وأنّ أوضحت نقابة الصحفيين اليمنيين فرع عدن بمذكرتها للنيابة العامة في (٢٧/٦/٢٠٠٦م) أنّ المدعو سامي يونس ليس صحفياً وغير مقيد في سجلات النقابة، ناهيك عن أنّ له سوابق لدى أقسام الشرطة في عدن بتهم تزوير توقيعات والاعتداء الجسدي على بعض زملائه في العمل كما أنّ ملفه الشخصي مليء بالأوراق التي تثبت عدم انضباطه في العمل وضعف أدائه وسوء عَلاقاته بزملائه والمشرفين عليه في الدائرة التي يعمل بها. ونود الإفادة بأنّ المذكور درج على نشر أكاذيب بهدف الإساءة إلى سمعة قيادة المؤسسة وعرقلة جهودها في مجال مكافحة الفساد والنهوض بأوضاع المؤسسة ، وطمس

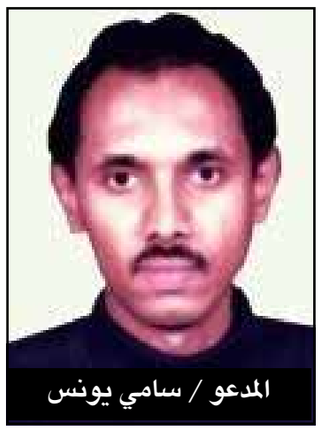

المدعو / سامي يونس

قصيرة .

٤ ـ نود الافادة ان المذكور يمتلك الآن فرصة ذهبية لا يمكن تعويضها ، فهو الآن أمام القضاء العادل بعد ان أحالته اليه النيابة العامة ، ولو كان لدى المذكور دليل واحد فقط يؤكد صحة ما ينشره في الصحف من أكاذيب وأباطيل فبإمكانه تقديم أي دليل يمتلكه للقضاء الذي يحاكمه حاليا ً بتهمة مخلة بالشرف والأمانة ونحن نتحداه أن يفعل ذلك بدلاً من نشر بلاغات وتصريحات كاذبه ثم نفيها وانكارها أمام النيابة والقضاء !!؟

نأمل نشر ردنا كما ورد وتوخي الحقيقة فيما يصلكم من أخبار مغرضة تهدف في المقام الأول إلى الإساءة لصحيفتكم.

ولكم جزيل الشكر والامتنان

فراس فاروق اليافعي
مدير إدارة العَلاقات العامة

نسخة مع التحية :

● الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني/المحترم.

● نقيب الصحفيين اليمنيين/ المحترم.

14 أكتوبر.. ثورة تتجدد.. ثوار مخلصون

طقوس الاحتفال بمرور يوم الثورة اليمنية واستقباله سنوياً بكل الحفاوة والحب أكانت ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ٦٢م الثورة الأم.. أو ثورة الرابع عشر من أكتوبر ٦٣م، كرست وبما لا يدع مجالاً للشك لدى النشء على تعاقبه مشاعر الاعتزاز بالرجال الذين صنعوا المجد اليمني الشامخ والراسخ رسوخ الجبال ويتجلى اليوم بأجمل صوره بوحدة ولادة الثورتين اليمنيتين عندما تحققت وحدة الأرض والإنسان اليمني على امتداد الساحة اليمنية كلها.

ويظل لهذا التقليد على الرغم من كل شيء وقفات جادة لتقييم سير أداء الثورتين سنوياً واستخلاص الدروس والعبر دورياً لأتباع أنجع الوسائل والسبل لتحقيق المزيد من الانتصارات على الأصعدة المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها من مجالات الحياة في القطاعات المختلفة في ممارسة سياسية وحدوية حقة، وبعيداً عن أية ممارسة بديلة الهدف منها خلق جدار وهمي بين الثورتين تهشمه وحدة الإرادة اليمنية الصلبة.

إن وقوف المناضلين دورياً بروح واحدة لتقييم مسار الثورتين يمكنهم وبحق من تفهم الظروف والمستجدات التي مرت وتمر بها البلاد.. ووضع المعالجات الكفيلة بتجاوز كل المعوقات التي تقف أمام اليمن الواحد في مرحلة من أحرج مراحل الحياة ليس أمام الشعب اليمني وقواه الحية سوى التمسك بوحدته ووحدة إرادته، التي بدونها استحالة التقدم ولو خطوة واحدة إلى الأمام.. خاصة في ظل الزحمة العالمية وعدم وجود بصيرة لمستقبل العالم اليوم الأمرالذي يضع اليمن أمام تحديات غير مسبوقة للتعبير عن نفسه وسط هذا الزحام وتأكيد إرادته الحقة عربياً وعالمياً في انتزاع الحياة الحرة والكريمة مع بقية الشعوب التواقة إلى مستقبل أفضل.

لذا فإن المناضلين اليمنيين في عموم الساحة اليمنية مطالبون أكثر من أي وقت مضى بدراسة جادة وتقييم مسؤول لتاريخ الثورة اليمنية وعلاقة هذا التاريخ بالثورات العربية والعالمية سلباً وإيجاباً والبحث عن همزات الوصل بين ثورة اليمن وهذه الثورات وتحديد مراكز الضعف والقوة في علاقتها بالثورة اليمنية تاريخياً وتأثير تلك العلاقة على حركة الثورة اليمنية اليوم.

نأخذ مثلاً لتدعيم ما قلناه علاقة الثورة اليمنية بثورة ٢٣ يوليو في مصر، وهي العلاقة التي كانت وماتزال قائمة على الاحترام المتبادل بين صناع الثورتين اليمنية والمصرية.

السؤال الجدير بالإجابة عليه، هذه العلاقة التاريخية التي قامت بين ثورة ٢٣ يوليو في مصر والثورة اليمنية على الساحتين جنوباً وشمالاً هل ماتزال تسحب نفسها إلى اليوم على ما يدور في الساحة اليمنية؟ وهل هي عامل قوة أم ضعف للثورة اليمنية مضاف إليها الثورات العربية والعالمية الأخرى التي كانت لها علاقة باليمن آنذاك.. هل ماتزال تؤثر وتتأثر بها على غرار علاقتها بالثورة المصرية كثورتين ليست مجازفة إذا قلنا يجمعهما المصير المشترك نظراً لأن الحضور المصري على الساحة اليمنية آنذاك كان عامل قلق غير عادي للقوى المعادية للشعبين المصري واليمني إلى الحد الذي كانت من ابرز أهداف نكسة حزيران عام ١٩٦٧م ليس تحقيق أهداف محددة لإسرائيل على الأراضي المصرية، بل من أهدافها غير المعلنة إعادة ترتيب الأوضاع على الساحة العربية عموماً ومن ضمنها اليمن التي كان من المستحيل تحقيقها في ظل تواجد القوات المصرية حينها في شمال اليمن كبلد كان يمر بأحرج الظروف وفي مقدمتها تأهب جنوبه لنيل الاستقلال قبل نهاية عام النكسة.. فكان انقلاب ٥ نوفمبر من العام نفسه الذي رتبت له بعناية فائقة لاستقبال القوى السياسية في شمال البلاد في ترتيب أوضاعها على أثر الانقلاب الذي قام في ظل غياب القوات المصرية المنسحبة مجبرة حينها من اليمن لمواجهة عدو أخطر وأشرس على أراضيها التي دنسها العدوان غير مدركة في ظل تسارع الأحداث وغياب البصيرة والمتطلبات التي يتطلبها استمرار التواجد المصري في اليمن مادياً ومعنوياً في اعقاب النكسة بأن الانسحاب من الساحة اليمنية كان الهدف منه إخلاء الساحة اليمنية لتأمين الإعلان عن نظام آخر في جنوب الساحة اليمنية لمواجهة نظام يتأسس في شمالها.

علي القاضي

إن التفكير العميق بتاريخ الثورة اليمنية والخروج باستخلاصات وعبر محددة من هذا التاريخ يتطلب وضعه أمام مجهر الممارسة السياسية السابقة والحالية واللاحقة لمعرفة قوة تأثيره وفعله على الساحة اليمنية الموحدة أولاً وأخيراً، أما إذا ظلت الممارسة السياسية في الاتجاه المعاكس أي أن رجال كل ثورة يعتنون ويتحدثون عن الثورة التي تعنيهم فحسب، أما الثورة الأخرى لها رجالها المتحدثون باسمها فإن نتيجة هذه الممارسة ولا شك ستكون وخيمة لا قدر الله.. إذ لا يمكن فصل ثورة عن أخرى ليس على الساحة اليمنية فحسب، بل وعلى الساحتين العربية والعالمية، هذا إذا شاء صُنّاع هذه الثورات الحفاظ على أمجادهم والاستمرار بذات النفس الخلاق الذي دخلوا به التاريخ.

وهو العشم بالآباء والأجداد الذين صنعوا ثورتي السادس والعشرين من سبتمبر و١٤ أكتوبر وإيماننا بهم الذي لا حدود له.. كما أنهم مطالبون أكثر من أي وقت مضى بدراسة جادة لتاريخ الثورة اليمنية وإعادة دراسته كلما دعت الضرورة لذلك وتحديد نقاط قوة وضعف هذا التاريخ بالثورات العربية والعالمية وتفنيد السلب والإيجاب فيه والبحث الجاد عن همزات الوصل وخطوط التقاطع والتواصل معها، ولا غرابة إذا قلنا إن آمالنا بصناع ثورتي السادس والعشرين من سبتمبر والرابع عشر من أكتوبر يتجاوز ذلك بكثير وهو الأمر الذي بحاجة إلى المزيد من التفولذ للارتقاء بأهداف الثورتين إلى مصاف التعبير ليس فقط عن العقل والضمير اليمني بل إلى ابعد من ذلك بكثير إلى التعبير عن ضمير الأمة العربية مجتمعة.

المحويت تحتفل بأعياد الثورة

المحويت/ صدام الزيدي

نظمت محافظة المحويت ومكتب وزارة الثقافة مساء أمس السبت حفلاً فنياً ساهراً بمناسبة الاحتفالات باعياد الثورة المباركة(٢٦ سبتمبر– ١٤ أكتوبر/ ٣٠ نوفمبر) لهذا العام .

ويتضمن الحفل الذي تحتضنة القاعة الكبرى للاحتفالات بمبنى قصر الثقافة بمدينة المحويت جملة من الفقرات الفنية والغنائية وعروضاً مسرحية وفعاليات مختلفة تتناول اعراس الثورة وعظمتها وأهميتها في تاريخ الشعب اليمني الحر وما أحدثته على صعيد التنمية وبناء الانسان اليمني في ظل عصر التحديث.

الديمقراطية من وجهة نظر المفكر الأمريكي فوكوياما في أمسية ثقافية في عدن

عدن / ١٤ أكتوبر

استضاف منتدى الطيب الثقافي في مديرية المنصورة في محافظة عدن مساء أمس ، الأخ د. عبدالوهاب راوح ، رئيس جامعة عدن في أمسية ثقافية رمضانية تحدث فيها د. راوح عن التجربة الديمقراطية من وجهة نظر المفكر الامريكي (فوكوياما) وكتابه نهاية التاريخ .

الأخ رئيس جامعة عدن استعرض في حديثه ماتضمنه كتاب (فوكوياما) عن تطورات الاحداث بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط المعسكر الاشتراكي الذي كان يقوده الاتحاد السوفيتي سابقاً في عام ١٩٩٢م ، كما تناول مختلف المراحل التي مرت بها البشرية بدءاً بتجربة الحاكم في الحكم الفردي وتجربة النخبة وصولاً إلى الاغلبية الديمقراطية .

وتطرق د. راوح إلى التجربة اليمنية والتي اعتمدت نهج الاغلبية الديمقراطية منذ اعادة تحقيق وحدة الوطن في ٢٢ مايو ٩٠م وتم تعزيزها بعدة تجارب انتخابية ومحلية ورئاسية ، كان آخرها الانتخابات الرئاسية والمحلية في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م ، وأكدت من خلالها اليمن اهمية اختيار الحاكم من قبل المحكومين .